Diyala Journal
for Human Research
Website:
djhr.uodiyala.edu.iq

مجلة ديالى
للبحوث الإنسانية

p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838

مجلة ديالى للبحوث الانسانية
العدد (100) المجلد (2) حزيران 2024

ثنائية الجمود والاشتقاق وأثرهما في التوابع عند ابن هشام الأنصاري

The duality of rigidity and derivation and their impact on the disciples of Ibn Hisham Al-Ansari

الباحثة: زهراء صالح مهدي
أ.د. محمد بشير حسن
جامعة ديالى/كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم اللغة العربية

Abstract

The research proceeds from the idea of interaction between the levels of language, and the researcher chose the morphological and grammatical level to proceed from the vision that the two levels depend on each other, and the sample was in the research of inertia and derivation as two different and opposite structures whose impact can be followed in the dependencies, as the structure is a condition of these dependencies

Email:
alzoharaymuh@gmail.com
dr.moh7777@gmail.com

Published: 1- 6-2024

Keywords: التفاعل- الصرفي النحوي – ابن هشام – الجمود - الاشتقاق – التوابع

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص

ينطلق البحث من فكرة التفاعل بين مستويات اللغة، واختارت الباحثة المستوى الصرفي والنحوي لتنطلق من رؤية مفادها أنَّ المستويين يعتمد أحدهما على الآخر، وقد كانت العينة في بحث الجمود والاشتقاق بوصفهما بنيتين مختلفتين ومتضادتين يمكن متابعة أثرهما في التوابع، إذ تكون البنية شرطًا من شروط هذه التوابع.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه المنتجبين، امّا بعد:

شاع في العصر الحديث البحث في تفاعل المستويات اللغوية وهذا من باب دراسة اللغة بذاتها ومن أجل ذاتها، وتحدث اللغويون عن تفاعل الصرف مع النحو، على الرغم من اختلافهما، فالصرف يبحث في الأبنية وما يعتريها من زيادة أو نقص أو إعلال أو إبدال، بينما النحو يبحث في الحركة الإعرابية وموقع الألفاظ داخل الجمل، وقد حاولت الباحثة أن تبحث عن هذه القضية عند القدماء وذلك عن طريق بيان أثر البنية الصرفية في التوابع فقد رأى ابن هشام والنحويون أنَّ الأصل في عطف البيان والبدل أن يكونا جامدين وأمّا النعت فرأوا أنَّ الأصل فيه أن يكون مشتقًا أو مؤولًا به فهذا يدل على الصلة الوثيقة بين علمي التصريف والنحو، وتكون من ثلاثة مباحث المبحث الاول: بعنوان (علاقة الجمود بعطف البيان) تحدثت فيه تعريف عطف البيان الذي اشتُرط فيه الجمود، والمبحث الثاني: بعنوان (علاقة الجمود بالبدل) انطلقت الباحثة من تعريف البدل بأنَّه تابع جامد، أمّا المبحث الثالث: بعنوان (علاقة الاشتقاق بالنعت)، إذ ورد أنَّ النعت يُشترط فيه أن يكون مشتقًا. وبعد هذه المباحث تأتي الخاتمة ضمنتها أبرز النتائج.

مدخل:

قسم الصرفيون الاسم بحسب الجمود والاشتقاق على قسمين: جامد، ومشتق ((والاشتقاق هو أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة وتركيب لها ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا مرادفًا وهيئة كـ(ضارب) من ضرب و(حذِر) من حَذَرَ))[1] وهو الذي أسماه ابن جني الاشتقاق الصغير أو الأصغر[2]، وهذا النوع من الاشتقاق هو الذي يذكر عند النحاة وتعقد حوله الأحكام النحوية ومن أبرز فوائد الاشتقاق اللغوية هي توسعة المعاني وتشييد الأصول[3]، فالاسم المشتق: هو الذي أُخذ من غيره ويؤدي هذا إلى وجود تقارب بينهما في المعنى واتفاق في الحروف الأصلية ومن أمثلة ذلك المصدر (ضرب) وهو يتفرع عنه (ضارب ومضروب ومضرب) ،ويدل الاسم المشتق على ذات واحد ينسب إليها ومن أمثلة ذلك اسم الفاعل (عالم) الذي يدل على وجود إنسان موصوف بالعلم، واسم المفعول (مضروب) الذي يدل على وجود ذات وقع عليها الضرب فالمشتقات في

اللغة العربية هي: اسم الفاعل، وصيغ المبالغة، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، وأسماء المكان والزمان، واسم الآلة[4] .

وأمّا الاسم الجامد((فهو ما لم يؤخذ من غيره فلا تقوم علاقة لفظية بينه وبين غيره من حيث حروفه الأصلية وعكسه المشتق))[5].

فالاشتقاق بمعناه النحوي ((هو ما أُخذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب الى المصدر.... كـ (ضارب) من اسماء الفاعلين ومضروب من أسماء المفعولين، وما كان بمعناهما فمما هو بمعنى اسم الفاعل أمثلة الميالغة كـ (ضرّاب) والصفة المشبهة نحو: (حسن) واسم التفضيل المبني من فعل الفاعل نحو: (أفضل)))[6]، فالمنظومة النحوية تجعل من الاشتقاق شرطًا في بعض الوظائف النحوية وهو ما يبدو واضحًا عند ابن هشام فالوظائف النحوية عنده تكون على ثلاثة أقسام:

اولًا: قسم يكون الاشتقاق شرطًا فيها.

ثانيًا: قسم يكون الجمود شرطًا فيها.

ثالثًا: قسم آخر لا يقتضي الجمود أو الاشتقاق.

فالوظائف التي تقتضي الجمود أو الاشتقاق هي أنَّ علم التصريف يقوم بتهيئة الكلمة من أجل القيام بمعناها النحوي في نظام الجملة، فنلاحظ أنَّ ابن هشام قد عمد عند عرض الحدود النحوية إلى ذكر الأصل الصرفي الذي تبنى عليه الأبواب النحوية لهذه الوظائف فمثلًا عند حده للنعت قال: ((هو تابع مشتق أو مؤول به .....))[7] وكذلك عن حده لعطف البيان اذ قال يرى ابن هشام أنَّ عطف البيان هو التابع الموضح أو المخصص وشرطه أن يكون جامدًا جمودًا محضًا غير مؤول بمشتق؛ لأنَّه لو أوِّل بمشتق لكان نعتًا[8] لأنّه ليس للنحو من المعاني إلاّ ما يقدمه له علم الصرف من المباني[9]، وقد عبر ابن هشام عن هذه الحقيقة بقوله: ((أن لا يراعي الشروط المختلفة بحسب الأبواب فإنّ العرب يشترطون في باب شيئا ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح أقيستهم فإن لم يتأمل المعرب اختلطت عليه الأبواب والشرائط))[10].

فتبرز حاجه الإعراب إلى الاشتقاق في أنَّ تحديد بعض الوظائف النحوية يكون بحاجة إلى قرائن اشتقاقية ويتجلى ذلك بكون الاشتقاق مظهر تفريقي يفرّق بين وظائف ملتبسة[11] وهو ما نص عليه ابن هشام بقوله: ((اشتراطهم الجمود لعطف البيان والاشتقاق للنعت))[12]، وكذا الأمر بين الحال والتمييز ((إنَّ حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود))[13] ((فقرينة الاشتقاق بما يقابله من جمود قرينة يستند إليها في رفع التباس إعرابي وفي هذا دلالة على حضور الاشتقاق على مستوى نسقي حضورا تمييزيًا مساهمًا في تيسير هذا المستوى نفسه))[14]، فهذا يدل على التفاعل والتداخل بين المستوى الصرفي والمستوى النحوي فمعظم القرائن النحوية ذات طابع صرفي.

المبحث الاول: علاقة الجمود بعطف البيان

يرى ابن هشام أنَّ عطف البيان هو التابع الموضح أو المخصص وشرطه أن يكون جامدًا جمودًا محضًا غير مؤول بمشتق؛ لأنَّه لو أوّل بمشتق لكان نعتًا[15]، فالجمود شرط صرفي قد حدّد الوظيفة النحوية (عطف البيان) يقول ابن السراج (ت 316): ((إنّما سمي عطف بيان ولم يقل: إنّه نعت؛ لأنَّه اسم غير مشتق من فعل ولا هو تحلية ولا ضرب من ضروب الصفات فعدل النحويون عن تسميته نعتًا))[16] ، ويعلل ابن يعيش كون عطف البيان جامدًا؛ إذ يقول: ((إنَّ الصفة تتضمن حالًا من أحوال الموصوف يتميز بها وعطف البيان ليس كذلك إنما هو تفسير الأوّل باسم آخر مرادف له يكون أشهر منه في العرف والاستعمال من غير أن يتضمن شيئا من أحوال الذات))[17]، ويقول ابن عصفور: فعطف البيان ((هو جريان اسم جامد معرفة في الأكثر على اسم دونه في الشهرة يبينه كما يبينه النعت نحو: (جاءني أبو حفص عمر)))[18]، فالنعت لا يكون إلاّ بالمشتق، أو ما في حكمه وعطف البيان لا يكون إلاّ بالجوامد.

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ **إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ نُوحٌ أَلَا تَتَّقُونَ** ﴾[19] فـ **(نُوحٌ)** عطف بيان جامد لم يحتج إلى دلالة الاشتقاق؛ لأنه لم يتضمن أحوال الذات في لفظ **(أَخُوهُمْ)**؛ بل جاء مفسرًا له بما هو أشهر منه.

وذكر ابن هشام في الجهة السادسة من المغني: أن لا يراعي الشروط المختلفة بحسب الأبواب فإنَّ العرب يشترطون في باب شيئا و يشترطون في آخر نقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح أقيستهم، فإذا لم يتأمل المعرب اختلطت عليه الأبواب والشرائط، ومن ذلك اشتراطهم الجمود لعطف البيان والاشتقاق للنعت ومن الوهم في الأوّل قول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ **مَلِكِ النَّاسِ * إِلَٰهِ النَّاسِ**﴾[20] إنّهما عطفا بيان، والصواب إنّهما نعتان ويجاب بأنَّهما أُجريا مجرى الجوامد؛ إذ يستعملان غير جاريين على موصوف وتجري عليهما الصفات، نحو قولنا: (إله واحد وملك عظيم) ومن الخطأ في الثاني قول كثير من النحويين نحو: (مررتُ بهذا الرجل) إنَّ (الرجل) نعت، قال ابن مالك: أكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضا في ذلك، والحامل لهم عليه توهمهم أنَّ عطف البيان لا يكون إلاّ أخص من متبوعه وليس كذلك فإنَّه في الجوامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يمتنع كون المنعوت أخص من النعت، وقد هدي ابن السِّيد إلى الحق في المسألة فجعل ذلك عطفًا لا نعتًا، وكذا ابن جني، وكذا الزجاج، والسهيلي، قال السهيلي أمّا تسميه سيبويه له نعتا فتسامح كما سمي التوكيد وعطف البيان صفه[21] ، وزعم ابن عصفور أنَّ النحويين أجازوا في ذلك النعت و عطف البيان ثم استشكله بأنَّ البيان أعرف من المُبين وهو جامد والنعت دون المنعوت أو مساوٍ له وهو مشتق أو في تأويله فكيف يجتمع في الشيء أن يكون بيانا ونعتا؟ فأجاب أنَّك إذا

قدرته نعتا فلا بد أن تكون الألف واللام للعهد، ولا تجعل الألف واللام على ذلك إذا قدرته عطف بيان؛ بل تجعلها للحضور وهو الذي ذكرته وهو معنى كلام سيبويه[22] .

ويرى ابن هشام أنَّ في كلام ابن عصفور نظر؛ لأنَّ الذي يؤوله النحويون بالحاضر أو المشار إليه إنّما هو اسم الإشارة نفسه إذا وقع نعتا نحو: (مررتُ بزيد هذا) فأمّا نعت اسم الإشارة فليس ذلك معناه، وإنّما هو معنى ما قبله، فكيف يجعل معنى ما قبله تفسيرًا له، وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ **ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ** ﴾[23] يجوز كون اسم (الله) تعالى نعت لاسم الإشارة أو عطف بيان (**رَبُّكُمْ**) الخبر فجوز في الشيء الواحد النعت وعطف البيان، وجوز كون العلم نعتًا وإنّما العلم ينعت ولا ينعت به؛ لأنَّه جامد، وجوّز نعت الإشارة بما ليس معرفًا بلام الجنس وذلك مما أجمعوا على بطلانه[24] .

ويرى الدكتور مهدي المخزومي ((أنَّ عطف البيان هو ما كان جامدًا بمنزلة النعت في توضيح متبوعه أو تخصيصه نحو: (زارنا أبو علي خالد)))[25].

يتضح مما سبق أنَّ الأصل في عطف البيان الجمود؛ لأنَّ الغاية منه هو توضيح الذات، أو تخصيصها ببيان حقيقتها بما يدل عليها مباشرة، وهذا لا يتحقق إلاّ بالجوامد، فأراد النحويون تمييز عطف البيان من النعت، فاشترطوا الجمود وعدّوه علامة فارقة بينهما، ولا شك أنَّ التفاعل الصرفي النحوي له أثر دلالي واضح يفرّق به بين موضوعين متشابهين وهذا ما أشار إليه ابن هشام والنحويون.

المبحث الثاني: علاقة الجمود بالبدل

يرى ابن هشام أنَّ البدل هو التابع الجامد، وذلك نحو: (جاء زيد أبو عبد الله) فـ (أبو عبد الله) تابع جامد[26]، والبدل هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، والمتبوع إنّما ذكر توطئة له ليكون كالتفسير بعد الإبهام[27] ، فهو تابع مقصود بالحكم بلا واسطة فحكمه أن يكون بالأسماء الجامدة والمصادر[28]؛لأنَّه على نية تكرار العامل، وأصل الجامد أنَّ يلي العوامل وأصل المشتق أن يكون تابعًا وأن لا يلي العوامل[29]، ومنه قوله تعالى: ﴿ **قَالُوا نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ** ﴾[30] فجاء البدل (**إِبْرَاهِيمَ**) جامدًا؛ لأنَّ وظيفته التركيبة لم تتطلب الاشتقاق؛ لأنَّه على نية تكرار العامل.

واختصاص البدل بالأسماء الجامدة ليس بلازم عند النحاة جميعهم، فقد صرح بعضهم بجواز وقوع البدل مشتقًا، يقول ابن ابي الربيع الاشبيلي(ت 688هـ): ((ويكون بالجامد إن كان بدلًا من جامد وإن كان بدلًا مشتق كان مشتقًا؛ لأنَّه قد تبدل الصفة من الصفة كما يبدل الاسم من الاسم، ولا يبدل المشتق من الجامد إلاّ على إقامة الصفة مقام الموصوف))[31].

ويرى السمين الحلبي (ت756هـ) أنَّ البدل بالمشتقات نادر[32]، وعلة الجمود في البدل؛ لأنَّه في نية تكرار العامل والصفات التي هي غير مختصة بجنس الموصوف لا تباشر العوامل إلاّ في ضرورة الشعر[33] .

فالغالب في البدل أن يكون جامدًا بحيث لو حذف الأوّل لاستقل الثاني، وصلح أن يقوم مقام الأوّل ولم يحتج إلى متبوع قبله، ويطلق النحاة على الاسم المشتق الواقع موقع البدل بدلًا من باب المجاز ومنه قول الشاعر[34]:

فلا وأبيك خيرٍ منك إنّي ... لَيُؤْذِيني التَّحَمْحُمُ والصَّهيلُ

قالوا بأنَّ (خير) بدلًا من (أبيك) والصحيح أنَّ البدل هو الموصوف المحذوف وتقديره (رجل خير منك)، فالبدل في الأصل هو الموصوف المحذوف الجامد، وهو المقدر بكلمة (رجل) فعندما حُذف نابت الصفة منابه، وأُطلق عليها بدل على سبيل المجاز، وكثيرًا ما تنوب الصفة منابه وتأخذ موقعه الإعرابي ومسماه من باب الإنابة لا الأصالة، فالبدل يشابه عطف البيان في كونه جامدًا وغير مشتق، ويخالف النعت في ذلك؛ لذا فقد جعلوا الثاني في (العائذات الطير) بدلًا؛ لأنَّه جامد وفي (الطير العائذات) نعت لأنَّه، مشتق[35]

المبحث الثالث: علاقة الاشتقاق بالنعت

يرى ابن هشام أنَّ النعت هو التابع المشتق، أو المؤول بالمشتق المسوق لتخصيص، أو توضيح، أو مدح، أو ذم، أو ترحم، أو توكيد غير لفظي[36]، ولذا خَطّأ ابن وهشام الزمخشري لإعرابه (**مَلِكِ**) في قوله تعالى: ﴿ **مَلِكِ النَّاسِ * إِلَهِ النَّاسِ** ﴾[37] عطف بيان والصواب أنَّه نعت؛ لأنَّه اسم مشتق (صفة مشبهة)، و خطّأ قول الكثير من النحويين في (مررتُ بهذا الرجل) أنَّ (الرجل) نعت، والحق أنّه عطف بيان؛ لجموده[38] .

وهذا الكلام فيه تفاعل صرفي نحوي لا سيما وأنَّ النعت بوصفه مبحثًا نحويًا له حركة إعرابية بحسب منعوته غير أنَّه يشترط فيه أن يكون مشتق، والأصل في وظيفة النعت النحوية أن تكون ذات بنيه مشتقة، فقد استضعف سيبويه النعت في نحو: (مررت برجل أسد)؛ لأنه اسم جنس عيني بعيد عنه تأويل المشتق[39] ، وقد علل المبرد (ت285هـ) ذلك فقال: ((فحق الجواهر أن تكون منعوته ليعرف بعضها من بعض وحق الأسماء المأخوذة من الأفعال أن تكون نعوتًا))[40]؛ لأنَّ الجواهر كـ (الحديد والدينار) توصف ولا يوصف بها، وأمّا الاسماء المشتقة فحقها أن ينعت بها و علل ابن الخباز (ت639هـ) ذلك بقوله ((لأنَّ المقصود من الصفة الفرق بين المشتركين في الاسم وذلك لا يحصل إلاّ بذكر المعاني العارضة القائمة بالذوات التي تدل عليها الأسماء المشتقة))[41]، وقد اشترط النحاة في النعت الاشتقاق؛ لأنّه يكمّل متبوعه بدلالته على معنى فيه أو فيما يتعلق به، وهذه الدلالة المعنوية لا يقوم بأدائها في الاكثر إلاّ ما كان من الأسماء المشتقة، فالصفة تكون مأخوذة أمّا من فعل، أو راجعًا إلى معنى الفعل وذلك كاسم الفاعل، أو اسم المفعول، أو صفة مشبهة باسم الفاعل؛ ليدل باشتقاقه على الحال التي اشتق منها مما لا يوجد فيه مشاركة في الاسم فيتميز بذلك[42]. ويؤكد ابن الحاجب ذلك بقوله: ((الأكثر في الدلالة على

المعنى المتبوع هو المشتق))[43] ولأنَّ الصفة توضح الموصوف وتخصصه بأمر طارئ، أو صفة عرضيه وهذه المدلولات يتحقق تعيينها بالمشتقات[44].

فالنعت يكون بالمشتق؛ لأنَّ الجوامد لا دلالة لها بوصفها على معانٍ منسوبة إلى غيرها[45] وإن معنى الاشتقاق في الصفة ((هو الدلالة على موصوف بالحدث ومن ثم فان الاتصاف بالحدث هو الوظيفة الصرفية للصفات))[46].

يتضح مما سبق أنَّ الأصل في النعت أن يكون مشتقًا فان جمهور النحاة قد اشترطوا في النعت أن يكون مشتقًا خلافًا لابن الحاجب والرضي وابن أبي الربيع؛ لأنَّ معنى النعت عندهم هو أن يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه، فإذا كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتًا ولا فرق بين أن يكون مشتقًا أو غير مشتق، لكن لما كان الأكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين أنّ الاشتقاق شرط حتى تأوّلوا غير المشتق بالمشتق[47] .

فالنعت بالمشتق هو الأصل؛ لأنّ النعت يصف ما يتعلق بالذات نفسها وما دام يتعلق بالذات نفسها فلا يصلح إلّا بالمشتق الذي يطرأ عليه التغيير والتطور[48] فالنعت في المشتق هو الأكثر[49] قال ابن مالك في ألفيته[50]:

وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَـ (صَعْبٍ، وَذَرِبْ) ... وَشِبْهِهِ كَـ (ذَا، وَذِي، وَالْمُنْتَسِبْ)

فالنعت في كلام ابن مالك مقيد بكونه مشتقًا أو شبيها به والمراد بالمشتق هنا ما كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو أحد أمثلة المبالغة أو صفه مشبهة باسم الفاعل أو أفعل التفضيل[51] .

ومع كثرة مجيء النعت جامدا يبقى الاشتقاق هو الأصل في النعت؛ لأنّ الوصف به حاجة إلى معنى يسبغه على الموصوف وهذا المعنى لا يتحقق إلّا في الأسماء المشتقة أصالة أو تأويلا.

وعدَّ ابن هشام مراتب النعت من حيث الاشتقاق مرتبتين:

المرتبة الأولى: أن يكون النعت اسمًا مشتقًا و المشتق هو ما دل على الحدث وصاحبه :

1- اسم الفاعل نحو **(مُنِيبٍ)** في قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ**﴾[52]

2- اسم المفعول نحو: **(مَّفْعُولًا)** في قوله تعالى: ﴿ **فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ وَكَانَ وَعْدًا مَّفْعُولًا** ﴾[53]

3- الصفة المشبهة نحو: **(طَيِّبَةً)** في قوله تعالى: ﴿ **رَبِّ هَبْ لِي مِن لَّدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً**﴾[54]

4- صيغة المبالغة نحو: **(الرَّحِيم)** في قوله تعالى: **(وَتَوَكَّلْ عَلَى الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ)**[55] .

5- أفعل التفضيل نحو: **(الْأَقْصَى)** في قوله تعالى: ﴿ **سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى** ﴾[56].

المرتبة الثانية: هي أن يكون النعت اسمًا جامدا مؤول بمشتق:

1- اسم الإشارة لغير المكان نحو: (مررتُ بزيد هذا) فـ (هذا) نعت لزيد وهو مؤول بمشتق أي: المشار إليه .

2- ذو بمعنى صاحب نحو: (هذا رجل ذو مال) فـ (ذو) نعت لرجل وهو مؤول بمشتق أي: صاحب مال .

3- الاسم المنسوب سواء أكان بزيادة الياء المشددة نحو: (هذا رجل دمشقيّ) فـ (دمشقيّ) نعت لرجل وهو مؤول بمشتق أي: منسوب إلى دمشق . ام كان مجيئه على صيغة(فَعالِ) نحو: (هذا رجل تمار)[57] .

وهناك نعوت جامدة مؤولة بالمشتق لم يذكرها ابن هشام وذكرها النحويون ويمكن حصرها بالاتي:

1- (كل) و (جد) و (حق) و (أي) و (سواء) مضافه إلى مثل متبوعها لفظًا ومعنى فقد جاء في الكتاب: (مررت برجل كل الرجل وحق الرجل و جد و أي رجل) والغرض منها المدح وبيان الكمال[58].

وسيبويه يعطي دليلا على أنّ هناك بعض الألفاظ الجامدة قد تؤول بمشتق فيقول: ((أمّا قوله مررت برجل سواًء والعدم فهو قبيح حتى تقول: هو والعدم لأنّ في سواء اسمًا مضمرًا مرفوعا كما تقول: مررتُ بقومٍ عربٍ أجمعون فارتفع أجمعون على مضمر في عرب بالنية فهي هنا معطوفه على المضمر))[59] فقول سيبويه دليل واضح على أنّ (سواء) اسم جامد لكنه مؤول بالمشتق فلذلك تحمُّل الضمير.

2- اسماء الأجناس نحو: (مررت برجل أسد) أي: جريء و(برجل حمار) أي: بليد و (بامرأة كلبة) أي: دنيئة[60].

3- (مثل) نحو قولك: (مررت برجل مثلك) ،فـ (مثلك) نعت مؤول بالمشتق اي: صورته شبيهة بصورتك[61] .

4- الأعداد والمقادير نحو: (أقبل رجالٌ مائةٌ) و (اشتريتُ حريرًا ذراعين)[62].

5- المصدر نحو: (هو رجلٌ عدلٌ، و رجل صومٌ ،و رجل فضلٌ، و زور) أي: عادل ،و صائم ،و فاضل ،و زائر[63].

6- الموصول الاسمي المختص (الذي والتي) وفروعهما[64] نحو: (أعجبني الطالب الذي اجتهد) أي: المجتهد.

7- ومن النعت أيضا نحو: (مررت برجلٍ رجل صدق) اي: برجل صالح و(مررت برجلٍ رجل سوء) أي: رجل فاسد[65].

فهذه هي أشهر النعوت الجامدة المؤولة بالمشتق لأنّ الأصل في النعت أن يكون مشتقا وهذا يؤكد التفاعل بين الوظيفة النحوية والبنيه الصرفية، فالأصل في النعت أن يكون مشتقا؛ لأنّ النعت يصف ما يتعلق بالذات نفسها وما دام يتعلق بالذات نفسها فلا يصلح إلّا المشتق الذي يطرأ عليه التغيير والتطور [66] .

يتضح مما سبق أنّ الأصل في وظيفة النعت النحوية أن تكون ذات بنية مشتقة أو مؤولة بالمشتق؛ لأنّ الصفة توضح الموصوف أو تخصصه بأمر طارئ أو صفة عرضية فيه وهذه المدلولات يتحقق تعينها بالمشتقات.

الخاتمة:

1- أوضح البحث قيمة الترابط بين مستويات اللغة، وأثر مستوى في مستوى آخر، وهو ينطلق من مبدأ تضافر المستويات في الدراسة اللغوية منطلقًا من علم اللغة لحديث الذي يدرس اللغة لذاتها ومن أجل ذاتها.

2- اشترط ابن هشام في عطف البيان الجمود؛ لأنَّ الغاية منه هو توضيح الذات، أو تخصيصها ببيان حقيقتها بما يدل عليها مباشرة، وهذا لا يتحقق إلاّ بالجوامد.

3- إنَّ الغالب في البدل أن يكون اسمًا جامدًا؛ لأنَّه في نية تكرار العامل والصفات التي هي غير مختصة بجنس الموصوف لا تباشر العوامل إلاّ في ضرورة الشعر.

4- أنّ الأصل في وظيفة النعت النحوية عند ابن هشام أن تكون ذات بنية مشتقة أو مؤولة بالمشتق؛ لأنّ الصفة توضح الموصوف أو تخصصه بأمر طارئ أو صفة عرضية فيه وهذه المدلولات يتحقق تعينها بالمشتقات.

5- وضّح البحث قيمة أثر ابن هشام في الفكر النحوي، وما هذه الدراسة إلّا لتبين سعة تفكيره في عقد الصلة بين الصرف والنحو والعمل على تفسير بعض التوابع على أساس البنية.

المراجع

(1) المزهر في علوم العربية وانواعها:346/1 .
(2) ينظر: الخصائص: 2/ 134.
(3) التبيين عن مذاهب النحويين: 146.
(4) ينظر: الصرف التعليمي والتطبيق: 219.
(5) الخلاصة النحوية: 41.
(6) شرح التصريح على التوضيح: 113/2.
(7) شرح شذور الذهب: 438.
(8) ينظر شرح قطر الندى: 239 ، شرح اللمحة البدرية: 306
(9) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 178.
(10) مغني اللبيب: 226/2.
(11) ينظر: علاقة الاشتقاق بالإعراب: 221-222.
(12) مغني اللبيب: 226/2.

(13) المصدر نفسه: 124/2.
(14)علاقة الاشتقاق بالإعراب: 221-222.
(15) ينظر شرح قطر الندى: 239 ، شرح اللمحة البدرية: 306 ، المقرب: 248/1.
(16) الأصول في النحو: 45/2 ، الأشباه والنظائر: 484/2، شرح اللمع: 235/1 ، شرح المقدمة المحسبة: 427/1.
(17) شرح المفصل: 272/2 .
(18) شرح الجمل الزجاجي: 268/1.
(19) سورة الشعراء: الآية: 106.
(20) سورة الناس: الآية: 2، 3.
(21) ينظر: مغني اللبيب: 226/2.
(22) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 272/1.
(23) سورة الانعام: الآية: 102
(24) ينظر: مغني اللبيب: 227/2
(25) في النحو العربي قواعد وتطبيق: 68
(26) ينظر: شرح قطر الندى:283-284.
(27) ينظر: أوضح المسالك: 399/3 ، تهذيب التوضيح: 230/1.
(28) ينظر: أسرار العربية: 216.
(29) ينظر: الملخص في قوانين العربية: 562/1-568 ، النحو الوافي: 664.
(30) سورة البقرة: الآية: 133.
(31) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي: 389/1-390.
(32) ينظر: الدر المصون: 51/1.
(33) ينظر: التذييل والتكميل: 118/3.
(34) البيت لشمير بن الحارث الضبي في خزانة الادب :179/1.
(35) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: 400/2 .
(36) ينظر: الجامع الصغير في النحو: 184
(37) سورة الناس: الآية: 2-3
(38) ينظر: مغني اللبيب: 226/2، العربية والوظائف النحوية دراسة في اتساع النظام والاساليب: 217
(39) ينظر: الارشاد الى علم الاعراب: 365.
(40) المقتضب:260/3
(41) توجيه اللمع: 260
(42) ينظر: شرح المفصل: 234/2.
(43) شرح كافية ابن الحاجب: 315/2.
(44) ينظر: شرح التسهيل: 313/3.
(45) ينظر: شرح ابن الناظم على الالفية: 350.
(46) الكلمة لحلمي خليل: 57.
(47) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: 315/2، البسيط في شرح الجمل: 299/1.
(48) ينظر: النعت في القران الكريم دراسة وصفية تحليلية رسالة ماجستير: 45.
(49) ينظر: النحو الوافي : 483/3.
(50) الفية ابن مالك في النحو والتصريف: 37.
(51) ينظر شرح اللمحة البدرية: 277/2 ، توضيح المقاصد والمسالك: 138/3.
(52) سورة سبأ: الآية: 9.
(53) سورة الاسراء: الآية: 5.
(54) سورة ال عمران: الآية: 38.
(55) سورة الشعراء: الآية: 217.
(56) سورة الشعراء: الآية: 1.
(57) ينظر: أوضح المسالك: 304/3-305، شرح شذور الذهب: 438، شرح قطر الندى: 280.
(58) ينظر: الكتاب: 1/ 223-224، شرح المفصل: 48/3، معاني النحو: 185/3.
(59) الكتاب: 30/2.
(60) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: 334/1، شرح المفصل: 31/5 ، معاني النحو:188/3.
(61) ينظر: الكتاب: 423/1، معاني النحو: 184/3.
(62) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: 334/1، معاني النحو: 184.

(63) ينظر: معاني النحو: 189/3.
(64) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: 2/ 316.
(65) ينظر: الكتاب: 430/1.

المصادر والمراجع

- (القرآن الكريم)

أوّلًا: الكتب المطبوعة

1. الإرشاد إلى علم الإعراب: الامام شمس الدين محمد بن احمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي (ت695 هـ) ، تحقيق: د. عبدالله علي الحسيني البركاتي و د.محسن سالم العميري، مركز احياء التراث الاسلامي-مكة المكرمة المملكة العربية السعودية، 1407هـ - 1987م.
2. أسرار العربية: كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن محمد بن ابي سعيد لأنباري النحوي، (ت577هـ)، تحقيق وتعليق: بركات يوسف هبود، دار الأرقم بن ابي الأرقم بيروت-لبنان، ط1، 1420هـ- 1999م .
3. الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي(ت911هـ)، تحقيق: غازي مختار طليمات، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1407هـ - 1987م.
4. الأصول في النحو: ابي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، (ت316هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط3، 1417هـ-1996م.
5. ألفية ابن مالك في النحو والتصريف (المسماة الخلاصة في النحو): أبو عبدالله محمد جمال الدين بن عبدالله بن عبدالله بن مالك الاندلسي (ت672هـ)، تحقيق: سليمان بن عبد العزيز عبدالله العيوني، (كلية اللغة العربية- جامعة الامام محمد بن سعود) الرياض، د.ت.
6. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت٧٦١هـ) ومعه كتاب(عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك): لمحمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية – صيدا بيروت، د.ط ، د.ت .
7. البسيط في شرح جمل الزجاجي: ابن ابي الربيع عبيد الله بن احمد بن عبيد الله القرشي الاشبيلي السبتي (ت688هـ) تحقيق و دراسة: د. عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الاسلامي، ط1، 1407هـ - 1986م.
8. التبين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء العكبري (ت616هـ)، تحقيق ودراسة: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمن، دار الغرب الاسلامي- بيروت لبنان، ط1، 1406هـ - 1986م.
9. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت745 هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي (كلية التربية الاساسية – الكويت)، كنوز اشبيلية للنشر والتوزيع الرياض، ط1، 1430هـ- 2009م.
10. توجيه اللمع: أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - جمهورية مصر العربية، ط1، 1423هـ - 2002م.
11. توضيح المقاصد والمسالك لشرح ألفية ابن مالك: الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علي أبو محمد بدر الدين المعروف ابن ام قاسم المرادي المصري(ت749هـ)، شرح وتحقيق: أ.د. عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر، دار الفكر العربي - القاهرة، ط1، 1422هـ - 2001م.
12. خزانة الادب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي(ت1193هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي -القاهرة، ط2، 1404هـ - 1984م.
13. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني(ت 392هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار، المكتبة العلمية بمصر، د.ط، د.ت .

14. الخلاصة النحوية: د. تمام حسان، عالم الكتب للنشر والتوزيع، ط1، 1420هـ – 2000م.
15. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت756هـ) ، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم- دمشق، د.ط ، د.ت .
16. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ابن الناظم ابي عبد الله بدر الدين محمد ابن الامام جمال الدين محمد بن مالك(ت686هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1420هـ – 2000م.
17. شرح التسهيل: ابن مالك جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله الطائي الجياني الاندلسي(ت672هـ) تحقيق: د. عبد الرحمن السيد و محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع مصر، ط1 ، 1410هـ – 1990م .
18. شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري(ت905هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط1، 1421هـ- 2000م.
19. شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: أ.د. هادي نهر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع الاردن – عمان، د.ط، 2007م.
20. شرح اللمع في النحو: أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي الاصبهاني المعروف بجامع العلوم (ت543هـ)، دراسة وتحقيق: محمد خليل مراد الحربي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1428هـ – 2007م.
21. شرح المفصل : موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي المعروف بابن يعيش (ت643هـ) ، تحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1422 هـ – 2001م.
22. شرح المقدمة المحسبة: طاهر بن احمد بن بابشاذ (ت469هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية بالكويت، د.ط، د.ت .
23. شرح جمل الزجاجي: أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الإشبيلي (ت669هـ)، قدمه: فواز الشعار، إشراف: د. اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط1، 1419هـ – 1998م.
24. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: أبوعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (761هـ) ، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا، د.ط، د.ت.
25. شرح قطر الندى وبل الصدى: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت761هـ)، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق: شرح قطر الندى: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر، ط7، 1374هـ – 1954م.
26. شرح كافية ابن الحاجب: رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي الرضي(ت686هـ) قدمه: د. اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط1 ، 1419هـ- 1998م.
27. الصرف التعليمي والتطبيق في القران الكريم: د. محمود سليمان ياقوت، كلية الأداب جامعة الكويت، مكتبة المزار الاسلامية، ط1، 1420هـ – 1999م.
28. العربية والوظائف النحوية دراسة في اتساع النظام والاساليب: د. ممدوح عبد الرحمن الرمالي، دار المعرفة الجامعية، د.ط، 1996م.
29. في النحو العربي قواعد وتطبيق: د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت- لبنان، ط2 ، 1406هـ- 1986م.
30. الكتاب: كتاب سيبويه لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ) ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3، 1408هـ – 1988م.
31. الكلمة دراسة لغوية معجمية: د. حلمي خليل(استاذ العلوم اللغوية كلية الأداب جامعة الاسكندرية)، دار المعرفة الجامعية، ط2، 1998م.
32. اللغة العربية معناها ومبناها: د. تمام حسان عمر، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء- المغرب، د.ط، 1994م.

33. المزهر في علوم اللغة وانواعها: عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، شرحه وضبطه: محمد احمد جاد المولى بك وأخرون، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، د.ط، 1406هـ - 1986م.
34. معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، ط1، 1420هـ - 2000م.
35. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، جمال الدين، ابن هشام (ت761هـ)، تحقيق: د. محمد محي الدين عبد الحميد، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر- طهران، ط2، 1387هـ.
36. المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي،المعروف بالمبرد (ت285هـ) ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة (الاستاذ بجامعة الازهر)، لجنة احياء التراث الاسلامي – مصر، د.ط ، 1415هـ – 1994م.
37. المقرب: علي بن مؤمن المعروف ببن عصفور(ت669هـ)، تحقيق: احمد عبد الستار الجواري، وعبدالله الجبوري، ط1، 1392 – 1972م.
38. الملخص في ضبط قوانين العربية: أبو الحسن عبيد الله بن ابي جعفر احمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن ابي الربيع القرشي الأموي العثماني الاندلسي الاشبيلي(ت688هـ)، تحقيق: د. علي بن سلطان الحكيمي، ط1، 1405هـ – 1985م.
39. النحو الوافي: عباس حسن (ت1398هـ) ، دار المعارف بمصر، ط3، د.ت.

ثانيًا: الرسائل والأطاريح:

40. علاقة الاشتقاق بالإعراب: توفيق العلوي ، المعهد العالي للعلوم الانسانية، جامعة المنار- تونس، حوليات الجامعة التونسية: العدد(53)، 2008م.
41. النعت في القران الكريم دراسة وصفية تحليلية: جلال محمود محمد داود، إشراف الدكتورة فوز سهيل نزال، كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية، 2008م، (رسالة ماجستير).

(66) يُنظر : النعت في القرآن الكريم دراسة وصفية تحليلية ص45 لجلال محمود محمد